مهاباد:
النفط والبيشمركة وانهيار حلم الدولة الكُرديّة

مركز الحبتور للأبحاث

إصدار خاص - ديسمبر 2024

الرئيس التنفيذي

إسلام غُنيم

المدير البحثي

د. عزة هاشم

إعداد

د. محمد شادي

مصطفى أحمد

المدير الفني

د. رانيا حواس

إصدار خاص - ديسمبر 2024

هذا الإصدار مجاني وغير مخصص للبيع أو التوزيع. ويُحظر بيعه أو توزيعه داخل أو خارج مصر، بدون تصريح كتابي من مركز الحبتور للأبحاث، ويحتفظ مركز الحبتور للأبحاث بجميع حقوق الملكية الفكرية للمحتوى.

كان الحلم الكُردي بإنشاء دولة مُستقلة على وشك أن يتحقق أخيرًا -بعد مُطالبات دامت لعدة قرون- في يناير من عام ١٩٤٦م، عندما أعلن «قاضي محمد Qazi Mohamed» الزعيم الكُردي الإيراني قيام دولة مهاباد Mahabad، على المُقاطعة المُسماة بذات الاسم من الجمهورية الإسلامية الإيرانية حاليًا، لكنه سُرعان ما تبدد بعدما سحب الاتحاد السوفيتي دعمه المالي للدولة الوليدة، واشتداد الحصار الاقتصادي على الإقليم، ما منع دخول الغذاء، وخفض الإنتاج الزراعي، ما تسبب في تغيُرات دراماتيكية في ولاءات زعماء القبائل الكُردية الذين تحالف معهم «قاضي» إبان قيام الدولة، على أمل أن ينالوا نصيبًا من الدعم المالي والغذائي السوفيتي.[1]

تفاقمت الأوضاع الغذائية وازدادت سوء بمرور الوقت، ما دفع بعض قادة جيش مهاباد إلى مُغادرة العاصمة، خصوصًا مع اقتراب القوات الإيرانية من دخولها، ليتركوا الرجل وقلة كُردية معه في مواجهة غير عادلة مع الجيش الإيراني، لذلك قرر

حقن دماء الأكراد بالاستسلام في 15 ديسمبر من ذات العام، ليحتل الجيش الإيراني مهاباد، ويُعلن سقوط الدولة، وفي النهاية يُعدم «قاضي» في مارس 1947، ومعه تنتهي أقرب مُحاولات قيام الدولة الكُردية.[2]

وبعد مرور نحو رُبع قرن من هذا التاريخ، أصدرت المحكمة الاتحادية العليا العراقية سلسلة من الأحكام بشأن النفط العراقي الذي يُصدره إقليم كُردستان العراق، كان أخرها قد صدر في فبراير 2024 ليقضي بإلزام مجلس وزراء إقليم كردستان بتسليم جميع الإيرادات النفطية وغير النفطية إلى الحكومة المركزية في بغداد،[3] الأمر الذي قد يكون له ذات التأثير المزدوج الناتج عن وقف الدعم المالي، والحصار الإيراني على جيش مهاباد، لكن هذه المرة على قوات البيشمركة التي تُشكل الأمل في الحفاظ على «الحكم الذاتي» لإقليم كُردستان العراق، الذي يُعتبر بدوره ثاني أقرب المحاولات الكُردية لإقامة وطني قومي للأكراد.

لذلك يتناول **الجزء الأول** من هذه الورقة الأوضاع السياسية للأكراد من حيث وضع الإقليم في الدستور العراقي، والقضايا الخلافية بين الإقليم والحكومة الاتحادية، وتأثيرات هذه الخلافات على استمرار البيشمركة ووجودها. ويستعرض **الجزء الثاني** الأوضاع الاقتصادية وتأثيرات سلسلة الأحكام القضائية على الأوضاع التي تقوض حُرية حكومة الإقليم في بيع النفط، وانعكاسات ذلك على البيشمركة، كقوة دفاع كُردية تحمي «الحكم الذاتي» للإقليم، وتُشكل خط الدفاع الأخير ضد انهياره.

أولاً: الأوضاع السياسية للأكراد في العراق

منح العراق الأكراد حكماً ذاتياً في مارس عام 1970 بموجب اتفاق وقعه صدام حسين نائب الرئيس العراقي آنذاك و الملا مصطفى بارزاني، بعد حربٍ أهلية طاحنة استمرت لأعوام بين الطرفين، ترتب على الاتفاق اعتراف النظام العراقي بالحقوق الثقافية والقومية الكاملة للأكراد كما حدد الاتفاق المحافظات التي سيتم تطبيق فيها الحكم الذاتي للأكراد وهي **(أربيل، السليمانية، دهوك)** بالإضافة إلى أن يكون نائب رئيس الجمهورية من الأكراد، و يحصل الأكراد على عدد من الوزارات في الحكومة الاتحادية، حيث مثل هذا الاتفاق رمزية كبيرة لدي الأكراد آنذاك كأول خطوة على طريق تأسيس دولة كردية في المنطقة. لكن هذا الاتفاق سرعان ما انهار بعد أربع سنوات لتعود معها معارك شرسة بين الأكراد والحكومة الاتحادية في بغداد مرة أخري، إذ استطاع النظام العراقي خنق الحركة الكردية عبر توقيع اتفاقية الجزائر في مارس 1975 مع شاه إيران لوقف دعم الأكراد في مقابل منح إيران نصف شط العرب.[4]

وشكلت اتفاقية الجزائر نقطة تحول في النضال الكردي، حيث أدت إلى تفتت كبير للأكراد إلى فصائل إقليمية متميزة. لقد أدى التخلي المفاجئ عن القضية الكردية من قبل إيران، والذي أعقبه حملة قمع من قبل الدولة العراقية،أجبرت الأكراد على النزوح الجماعي إلى البلدان المجاورة. وترتب على هذا إنشاء مراكز مقاومة متفرقة جغرافيًا، مما أضعف القوة المتماسكة للحركة. كما نشأت انقسامات داخلية حول أفضل مسار للعمل، حيث دعا البعض إلى استمرار النضال المسلح بينما فضل آخرون التفاوض، مما أدى إلى تفاقم التفتت.

كما لعب المشهد الجيوسياسي الإقليمي دورًا محوريًا في تعميق هذه الانقسامات. وخاصة مع تشابك القضية الكردية مع المصالح الاستراتيجية لعدة دول، حيث وجدت الفصائل المختلفة نفسها معتمدة على الدعم من الجهات الفاعلة الخارجية، وأدى هذا الاعتماد إلى مزيد من الانقسام على أسس أيديولوجية واستراتيجية. كما ترك غياب الاعتراف الدولي الهادف بتقرير المصير الكردي الحركة عُرضة للخطر ومعزولة، مما سمح للقوى الإقليمية باستغلال قضيتهم لتحقيق مكاسب سياسية. وفي نهاية المطاف، أدى اتفاق الجزائر إلى تسريع عملية التفتت التي أدت إلى تشتيت الحركة

الكردية عبر مناطق مختلفة، حيث كان كل فصيل يواجه تحديات وفرصًا فريدة في سياقاته الخاصة. مما ترتب عليه تشرذم الحركة الكردية في مناطق متفرقة من العراق للمرة الأولي بعد انهيار مهاباد.[5]

ومثّل غزو العراق للكويت من جهة أخرى فرصة ذهبية للأكراد لاستعادة حلم تكوين منطقة حكم ذاتي مستغلين الحظر الجوي الذي فرضته الولايات المتحدة وبريطانيا على المنطقة ليمنحهم الفرصة في تأسيس إقليم كردستان ذاتي الحكم في عام 1992، ومع سقوط نظام البعث عام 2003، لعب أكراد العراق دورًا حاسمًا في تشكيل الحكومات المتعاقبة في العراق بالتحالف مع التيارات العراقية المختلفة محققين بذلك شبه استقلالية إدارية واقتصادية عن الحكومة المركزية في بغداد، وزاد دستور العراق لعام 2005 من هذه المكانة الفريدة التي يتمتع بها الإقليم دون غيره من مناطق العراق، ومع ذلك، فإن ما حققه الأكراد من مكتسبات في تراجع مستمر في السنوات الماضية بسبب الصراع مع الحكومة الاتحادية ببغداد وفرض الأخيرة سلسلة من الإجراءات والقرارات الاتحادية المتتالية التي تسعي إلى تقويض سيطرة الأكراد على الإقليم وتحجيم دور البيشمركة في الآونة الأخيرة.[6]

توزيع الاختصاصات في الدستور العراقي 2005

تتسم النظم الاتحادية أو الفيدرالية بالعديد من السمات على رأسها ما ينص عليه الدستور من اختصاصات وسلطات الحكومة الاتحادية وحكومات الأقاليم عمومًا، والتي غالبًا ما يتم توزيعها وفقًا للآتي:

- تحديد اختصاصات السلطة الاتحادية والأقاليم في الدستور على وجه الحصر والإلزام.
- تحديد اختصاصات الأقاليم على وجه الحصر وترك ما عداها للسلطة الاتحادية.
- تحديد اختصاصات السلطة الاتحادية وترك ما عداها للأقاليم.

وهناك بعض الدساتير التي تنص على اختصاصات مشتركة بين السلطة الاتحادية والأقاليم بهدف تمكين الأخيرة من التصرف مع إخضاعها لرقابة السلطة الاتحادية، كاشتراط موافقة الأخيرة عند أجراء تصرف قانوني معين، إلا أنه مهما كانت الطريقة المتبعة في توزيع الاختصاصات، فأن الأولوية للقوانين الاتحادية لتحقيق الهدف الذي قامت عليه الدولة الفيدرالية. وبالنظر إلى الحالة العراقية نجد أن المادة 110 من الدستور العراقي للعام 2005 قد وضعت صلاحيات واختصاصات الحكومة الفيدرالية والتي يأتي على رأسها رسم السياسة الخارجية، والأمن الوطني، ورسم السياسة المالية للبلاد، و تخطيط السياسات المائية، والاحصاء والتعداد السكاني كما حددت سلطات وصلاحيات الأقاليم.

وضع الأكراد في الدستور العراقي

يتمتع الأكراد بوضعية فريدة أقرها الدستور العراقي الصادر في العام 2005 في الفصل الأول من الباب الخامس بعنوان الأقاليم. ففي مادته 116 أقر الدستور بأن النظام الاتحادي في جمهورية العراق مكون من عاصمة وأقاليم ومحافظات لامركزية وإدارات محلية، وأقرت المادة 117 نفاذ إقليم كردستان وسلطاته القائمة إقليمًا اتحاديًا، ونصت المادة 120 على أن يقوم الإقليم بوضع دستور له، يحدد هيكل السلطات والصلاحيات في الإقليم وآليات ممارستها والاعتراف بحقوقه الثقافية في البلاد، على النحو التالي:

اللغة الكردية

يرفع الدستور اللغة الكردية إلى مرتبة اللغة الرسمية إلى جانب اللغة العربية في جميع أنحاء العراق، حيث حدد الدستور في مدته الرابعة بأن اللغة الكردية لغة رسمة بجانب

اللغة العربية حيث يتم استخدامها في كافة الأمور الرسمية كمخاطبات مجلس النواب، ومجلس الوزراء، والمحاكم والمؤتمرات الرسمية، والجريدة الرسمية، كذلك الاعتراف بها في الوثائق الرسمية والمراسلات، كما أقر الدستور فتح المدارس باللغتين العربية والكردية.

ممارسة السلطات

منح الدستور العراقي إقليم كردستان الحق في ممارسة السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية وفقًا لأحكامه، بما في ذلك الإدارة والتعليم والرعاية الصحية والأمن والتنمية الاقتصادية والحق في تشكيل حكومة، وهو ما تشير إليه المادة 121 بمنح سلطة التشريع للأقاليم العراقية في مجموعة واسعة من المسائل داخل أراضيها، بما في ذلك التعليم والرعاية الصحية والزراعة والاستثمار باستثناء ما ورد فيه من اختصاصات حصرية للسلطات الاتحادية.[7] كما أشار الدستور إلى تخصيص حصة عادلة من الإيرادات المحصلة اتحاديًا للأقاليم والمحافظات لتحمل أعبائها ومسؤولياتها، مع الأخذ في الاعتبار مواردها وحاجاتها ونسبة السكان فيها.

يتضح من خلال النظر في طيات الدستور العراقي الخاصة بصلاحيات السلطة الاتحادية وسلطة الأقاليم تأكيده على الموازنة بين وجود صلاحيات موسعة للحكومة الاتحادية في مقابل صلاحيات أخري للأقاليم. وفيما يخص ثروات النفط والغاز، فقد نص الدستور العراقي على أنها ملك عام مشاع لكل الشعب العراقي في كل الأقاليم والمحافظات توزع وارداتها بشكل منصف يتناسب مع التوزيع السكاني. وعلى الرغم من ذلك لم تراع نصوص ومواد الدستور الواقع الاجتماعي والسياسي للعراق مما أدي إلى ظهور مواطن للاختلاف والتناقضات بين اختصاصات كل من الحكومة الاتحادية و حكومة الإقليم، والتي ظهرت جلية في تداخل الصلاحيات أحيانًا. ورفض الالتزام بتلك النصوص من قبل أحداهما وفقًا للمادة 115 من الدستور، والتي تشير إلى كل ما لم ينص عليه في الاختصاصات الحصرية للسلطات الاتحادية يكون من صلاحية الأقاليم والمحافظات مما أدي إلى ظهور العديد من التناقضات السياسية بين بغداد وأربيل.

التناقضات السياسية بين بغداد وأربيل

خلقت التناقضات الدستورية في العراق العديد من التناقضات السياسية، وظهرت إشكاليات في تفسير وتطبيق بنود الدستور، والتي تحولت إلى مشاكل بين أقليم كردستان والحكومة الاتحادية حول النفط وتطبيق الدستور لمفهوم الفيدرالية وخاصة مادته 140 التي تتناول تقاسم السلطة والموارد المالية ومسألة البيشمركة، الأمر الذي عزز أزمة الثقة بين الإقليم والحكومة الاتحادية في بغداد ويأتي أبرز هذه التناقضات فيما يلي:

المناطق المتنازع عليها

نصت المادة 58 من قانون إدارة الدولة العراقية، الذي وضع في عهد الحكم المدني الأمريكي 2003، على مبادئ تحقيق الاستقرار في كركوك، وهي منطقة نزاع تاريخي في العراق بسبب تركيبتها السكانية المعقدة. ونظرًا لعدم التوصل إلى حلول مرضية لجميع الأطراف المتنازعة **(الأكراد، العرب، التركمان)** في كركوك بين عامي 2003 و2005، أُدرجت هذه القضية في الدستور الذي تم الاستفتاء عليه في 15 أكتوبر 2005.

ولم يحدد الدستور تعريفًا دقيقًا لمصطلح **المناطق المتنازع عليها** إلا في سياق حل أزمة كركوك وفق المادة 140 منه. وتنص هذه المادة على عملية متعددة المراحل لحل وضع هذه المناطق، تشمل تهيئة بيئة آمنة لجميع المجموعات العرقية، وإجراء تعداد سكاني، ثم استفتاء ملزم.

لكن تنفيذ المادة 140 تعثر بسبب الخلافات حول تفسيرها والمخاوف الأمنية، مما أدى إلى مفاوضات سياسية مستمرة وتوترات بين حكومة إقليم كردستان والحكومة الاتحادية على

مدى عقدين لتحديد وضع كركوك والمناطق المتنازع عليها. وفشلت محاولات تطبيق المادة 140 بسبب معوقات قانونية ولوجستية واعتراضات من السكان. وزاد الوضع تعقيدًا وجود مؤشرات على محاولة الأكراد السيطرة على هذه المناطق منذ 2003، مما جعل إجراء تعداد سكاني موضوعي أمرًا صعبًا. وإذا أجري استفتاء لتقرير المصير في كركوك، فإنه لن يرضي الأطراف الأخرى.

ولم يقتصر الأمر على قضية المناطق المتنازع عليها على كركوك فقط، بل امتد الخلاف ليشمل أراضي محاذية لإقليم كردستان، مثل بدرة، مندلي، خانقين، وقضاء سنجار الذي تسكنه أغلبية أزيدية، وعشرات القرى في محافظات واسط وديالى وصلاح الدين ونينوى التي يقطنها خليط من العرب والأكراد والتركمان والشبك.

حصة الإقليم من الموازنة الاتحادية

تصاعدت الخلافات مرة أخرى عند طرح قضية إقرار الموازنة، التي عطلتها كتلة التحالف الكردستاني بسبب الخلاف حول حصة الإقليم منها. وطالب بعض النواب، والكتل السياسية اللجنة المالية في مجلس النواب بتخفيض حصة الإقليم والحكومة المركزية، متهمين إقليم كردستان بالتنصل من دوره في حل الخلافات وعدم الالتزام بالاتفاقيات التي أقرت ميزانية الإقليم بنسبة 17% لحين إجراء الإحصاء السكاني في العراق.

ردًا على ذلك، أعلنت حكومة إقليم كردستان تشكيل لجنة من خبراء ومتخصصين لدعم التحالف الكردستاني في مجلس النواب، وأكدت أن اللجنة ستكون استشارية وستضم خبراء في القانون والاقتصاد والإحصاء، وذلك في إطار الجهود المبذولة للحفاظ على حصة الإقليم من الموازنة العامة. ورفضت حكومة الإقليم تقليص حصتها من الموازنة إلا بعد إجراء التعداد السكاني وتحديد نسبة السكان الأكراد من إجمالي الشعب العراقي.

الخلاف حول استخراج وتصدير النفط

منح النظام الفيدرالي الذي اقترحه دستور عام 2005 لحكومة إقليم كردستان دورًا هامًا في إدارة موارد النفط والغاز في المنطقة، كانت هذه البنود بمثابة ضمانة: فإذا فشل العراق الجديد، فمن الممكن لكردستان المستقلة اقتصاديًا أن تتخذ الخطوة التالية نحو إقامة الدولة، وهو الحلم القومي التاريخي للأكراد.

كما وضع الدستور تصورًا لنظام فيدرالي نفطي، تتقاسم فيه الحكومة العراقية الفيدرالية وحكومة إقليم كردستان المسؤولية عن سياسة النفط وعائداته. لكن في السنوات التي تلت التصديق عليه، فشل البرلمان العراقي باستمرار في إقرار قانون وطني للنفط والغاز من شأنه أن ينظم قطاع الطاقة ويحدد هذه الأدوار المشتركة.

مع عزمها على مزيد من الاستقلال عن بغداد، أصبحت حكومة إقليم كردستان تعتمد على كيانات وعوامل أخرى خارجة عن سيطرتها، بما في ذلك أسعار النفط العالمية، وسعر صرف الدولار مقابل الدينار، وتركيا، التي يمر عبرها خط أنابيبها. كما قامت حكومة كردستان بالتصرف بشكل استباقي، وذلك حينما أصدر البرلمان الكردي قانون الموارد الطبيعية الخاص به في عام 2007 وبدأ في توقيع حوالي 55 عقدًا مع شركات النفط العالمية.

أدت خطوة استخراج وتصدير النفط إلى تصاعد أزمة جديدة بين حكومتي بغداد وأربيل على خلفية إبرام الأخيرة عقودًا مع شركات أجنبية لاكتشاف واستخراج النفط، كان آخرها مع شركة إكسون موبيل الأمريكية وشيفرون في عام 2011 دون الرجوع إلى الحكومة الاتحادية، وهو ما تراه الحكومة الاتحادية حق أصيل لها وفقًا للدستور العراقي في مادته 111 على ملكية النفط والغاز لجميع الشعب العراقي وليس لأحد أي سلطة الانفراد بإرادته. كما أكدت المادة 112 على إدارة الحكومة الاتحادية للنفط والغاز المستخرج من الحقول الحالية مع

حكومات الأقاليم والمحافظات المنتجة على توزيع الحكومة الاتحادية لواردات النفط والغاز بشكل منصف على الأقاليم والمحافظات المنتجة.[8]

ونتيجة لذلك، اتخذت الحكومة الاتحادية موقفًا يقضي بعدم تسديد مستحقات شركات النفط المنتجة في كردستان والبالغة حوالي 1.5 مليار دولار، ثم وافقت على دفع نحو 560 مليون دولار فقط، وهو ما دفع الإقليم إلى وقف جميع صادراته النفطية من أبريل 2012 احتجاجًا على عدم دفع الحكومة الاتحادية لمستحقات الشركات الأجنبية العاملة في قطاع النفط في الإقليم. كما أدى توسع داعش إلى انسحاب أو تعليق شركات النفط العالمية لتطويراتها المخطط لها، لذلك عوضت حكومة إقليم كردستان الخسائر بالاستيلاء على حقول النفط في كركوك بعد انسحاب الجيش العراقي، مما ضاعف صادراتها من النفط الخام إلى 550 ألف برميل يوميًا. لكن هذه المكاسب تعرقلت بانخفاض أسعار النفط من 115 دولارًا في يونيو 2014 إلى 35 دولارًا بحلول فبراير 2016. تفاقمت الخلافات بين أربيل وبغداد حول عائدات النفط والجمارك في 2014، مما دفع الأخيرة لقطع حصة حكومة إقليم كردستان من الميزانية الوطنية، ووصف قوباد طالباني الوضع المالي المتردي آنذاك بأنه «تسونامي اقتصادي».

لم تطلب حكومة إقليم كردستان الإذن أو العفو من بغداد، وهو النهج الذي أتى بثماره. بحلول منتصف 2022، كانت تنتج نحو 450 ألف برميل نفط يوميًا، معظمها يصدر عبر خط الأنابيب المستقل عبر تركيا. في الربع الثاني من 2022، حققت مبيعات النفط 3.77 مليار دولار، وصل 41% منها إلى خزائن حكومة إقليم كردستان (الباقي لتكاليف القطاع وخدمة الديون)، أي 1.57 مليار دولار. أما إنتاج الغاز الطبيعي المسوق فبلغ نحو 5.3 مليار متر مكعب سنويًا في 2021.

كل هذه المكاسب جاءت بتكلفة مطالبة الحكومة الفيدرالية بالنفط الكردي أجبرت حكومة إقليم كردستان على البيع بسعر مخفض للمخاطر السياسية. تصاعد الخلاف في 2022، عندما قضت المحكمة الاتحادية العليا العراقية بأن قانون الموارد الطبيعية لحكومة إقليم كردستان غير دستوري وأن عقودها النفطية وصادراتها غير قانونية. رفعت الحكومة العراقية دعوى قضائية ضد تركيا بسبب السماح لحكومة إقليم كردستان باستخدام خط الأنابيب، وفضلت المحكمة موقف العراق، وأجبرت تركيا على وقف صادرات النفط لحكومة إقليم كردستان.

الاستفتاء على استقلال الإقليم

تمكن الإقليم من تحقيق حالة من الاستقرار في أواخر القرن العشرين، بعدما تعاظمت قوته وعلاقاته الخارجية مع سقوط النظام العراقي إلى أن ظهر تنظيم داعش في العراق وتحرر الجانب الشرقي من الموصل ومحافظة كركوك التي احتلها التنظيم على يد قوات البيشمركة، حيث سيطر مقاتلي البيشمركة على كركوك وجرى رفع العلم الكردي عليها، ومع سقوط داعش عام 2014 أعلن رئيس الإقليم مسعود بارزاني أن الإقليم سيجري استفتاءً حول الاستقلال.

كانت سُلطات الإقليم ترى أن الانفصال عن الحكومة الاتحادية سيسهم في حل العديد من المشاكل العالقة، علاوة على حلحلة الأزمة الاقتصادية التي عانى منها الإقليم لأكثر من 3 سنوات نتيجة انخفاض أسعار النفط عام 2014، وهجوم تنظيم داعش من منتصف ذلك العام، بالإضافة إلى الخلاف مع الحكومة الاتحادية على دفع حصة الإقليم البالغة 17% من موازنة العراق. لذلك أصر بارزاني عل دعوته في 2 فبراير 2016، مما أثار غضب بغداد مرارًا وتكرارًا، حيث تضمنت دعوة البارزاني كركوك، وخانقين، وسنجار، ومخمور، وهي مناطق متنازع عليها وفقًا للمادة 140 من الدستور، هذا وقد ألقت نتائج الاستفتاء سبتمبر 2017 بظلالها على الإقليم واتسعت الفجوة بين الإقليم والحكومة الاتحادية، مما أدى إلى نتائج عكسية على الإقليم.[9]

الصراع بين البيشمركة والحكومة الاتحادية منذ التأسيس

البيشمركة - **المستعدون لمواجهة الموت** - وهو مصطلح يتردد صداه مع الشجاعة الكردية، تعود أصوله إلى النضال في القرن العشرين من أجل الحقوق الكردية في العراق. اشتبكت قوات البيشمركة مع الجيش العراقي منذ الستينيات. وبعد هزيمة الأكراد العراقيين في ثورتهم 1975-1974، شكلت الفصائل المعارضة داخل الحزب الديمقراطي الكردستاني، الحزب السياسي الكردي الرئيسي في ذلك الوقت، حزبًا سياسيًا كرديًا جديدًا، الاتحاد الوطني الكردستاني. مما أدى إلى تقسيم المجتمع الكردي والقومية الكردية، وأسس تدريجيًا بدوره لتيارين رئيسيين، بما مهد الطريق أمام البيشمركة لتصبح منقسمة على أسس حزبية (كميليشيا للحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني) بالإضافة إلى بقائها منظمة مناهضة للنظام (كمقاتلين من أجل الحرية).

كانت اللحظة المحورية الثانية بعد اكتساب الحكم الذاتي -بحكم الأمر الواقع- في عام 1991، بعد هزيمة العراق في حرب الخليج، ثار الأكراد في شمال العراق والجماعات الشيعية في الجنوب ضد نظام صدام حسين، وقد أسفرت حملة القمع عن مقتل نحو 20 ألف كردي في الشمال. وفي ظل الصدمة التي أحدثتها الأزمة الإنسانية المتكشفة، أصدر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة القرار رقم 688 الذي يدين قمع العراق لسكانه المدنيين. واستُخدم هذا القرار لاحقًا كذريعة لإنشاء **ملاذ آمن** في شمال العراق، تحت حماية القوات الأمريكية، والبريطانية، والفرنسية والهولندية.

وعقدت منطقة كردستان أول انتخابات عامة لها في مايو 1992، حيث حصل الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني على حصة متساوية تقريبًا من الأصوات. واتفق الحزبان على اتفاق لتقاسم السلطة بنسبة 50-50 وشكلا حكومة موحدة تحت قيادة الرئيس مسعود بارزاني.

وبالتوازي مع الجهود المبذولة لإضفاء الطابع المؤسسي على قوات البيشمركة، أقرا القانون رقم 5 بشأن البيشمركة، والذي حولها - على الورق - من ميليشيات حزبية إلى قوة مسلحة نظامية تحت سلطة حكومة إقليم كردستان. كما أقرا قانونًا يحظر على الأحزاب السياسية الاحتفاظ بميليشيات خاصة أو جماعات مسلحة. وأخيرًا، أنشأوا وزارة دفاع للإقليم تحت اسم وزارة شؤون البيشمركة.

البيشمركة: بين الاستقطابات الحزبية وسياسات المحسوبية

احتفظ كل من الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني بدرجة عالية من السيطرة على قوات البيشمركة الخاصة به، والتي استخدماها ليس فقط لمحاربة الحكومة العراقية ولكن أيضًا لمحاربة بعضهما البعض. وقد تأرجحت محاولات توحيد فروع البيشمركة المختلفة وفقًا للمد السياسي، إلى حد كبير فيما يتصل بنوعية العلاقات بين الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني.

ومع ذلك، نظرًا لأن وزارة شؤون البيشمركة لم يكن لها نفوذ حقيقي خلال السنوات الأولى من وجودها، فقد عملت البيشمركة كمنظمة أمنية هجينة في مواجهة حكومة إقليم كردستان، بالتناوب بين المنافسة والتعاون. استمر ولاء البيشمركة للحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني، وبالتالي كانت القوات مسؤولة أمام زعماء حزبها وليس الوزير. وقد انكشف هذا الافتقار إلى الوحدة بشكل مؤلم عندما اندلعت اشتباكات بين قوات البيشمركة المتحالفة مع أحزاب مختلفة في عام 1993، وتدهورت إلى حرب أهلية منخفضة الكثافة استمرت حتى عام 1998. خلقت الحرب، التي يشار إليها باللغة الكردية باسم **قتال الأخوة**، انقسامًا في المجتمع الكردي لم يتم التغلب عليه بعد.[10]

أدى اتفـاق السـلام الـذي توسـطت فيـه الولايـات المتحـدة ووقعـه الاتحـاد الوطنـي الكردسـتاني والحـزب الديمقراطـي الكردسـتاني فـي سـبتمبر 1998 إلى إنهـاء القتـال بيـن الأكـراد، لكنه فشل في التوفيق بين الأحزاب السياسية. أنشأ كل من الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني حكومتـه وإدارتـه الخاصـة فـي أربيـل والسـليمانية على التوالي، وحـرس لمناطـق سـيطرتهما بقـوات أمنيـة منفصلـة. ومـن المهـم أن هـذا الفصـل لـم ينطبـق فقـط على البيشـمركة، بـل وأيضًـا على جهـاز الأمـن الداخلـي فـي كردسـتان العـراق. وقـد أنشأ كل من الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني وحدات خاصة بهما للأمن والاستخبارات والدرك ومكافحـة الإرهـاب بالإضافـة إلـى قـوات البيشـمركة.[11]

واسـتمر هـذا الهيـكل السياسـي والأمنـي المـزدوج حتـى وقـع الحـزب الديمقراطـي الكردسـتاني والاتحـاد الوطنـي الكردسـتاني اتفاقيـة توحيـد فـي عـام 2006، وفـي ذلـك الوقـت جـددا التزامهمـا بدمـج قـوات البيشـمركة وإزالـة الطابـع السياسـي عنهـا. وكان العامـل الرئيسـي الـذي ضمـن اسـتمرار البيشـمركة كمنظمـة أمنيـة هجينـة (أي ميليشـيا حزبيـة) بـدلاً مـن تحولهـا إلـى منظمـة موحـدة مناهضـة للنظـام يمكـن تعبئتهـا ضـد بغـداد هـو انعـدام الثقـة بيـن الأحـزاب السياسـية الكرديـة المختلفـة.

بعـد اتفاقيـة التوحيـد لعـام 2006، تـم إحـراز تقـدم كبيـر فـي توحيـد قـوات البيشـمركة تحـت قيـادة واحـدة. وكانـت الخطـوة الحاسـمة هـي إعـادة توحيـد وزارات البيشـمركة المنفصلـة للأحـزاب فـي وزارة شـؤون البيشـمركة الموحـدة لحكومـة إقليـم كردسـتان فـي عـام 2009. وفـي السـنوات التاليـة، تـم إنشـاء 14 لـواء بيشـمركة متكامـل تحـت قيـادة الـوزارة، تضـم مجتمعـة حوالـي 40.000 مقاتـل. لـم يكـن التجنيـد فـي الألويـة المتكاملـة مشـروطًا بعضويـة الحـزب، ممـا يمثـل خطـوة أوليـة مهمـة نحـو نـزع الطابـع السياسـي عـن القـوات. ولكـن يبـدو أن خسـارة المناطـق المتنـازع عليهـا فـي أكتوبـر 2017 تتسـبب فـي عكـس هـذه العمليـة، حيـث يتـم إعـادة تقسـيم الألويـة المتكاملـة على طـول خطـوط القيـادة السياسـية الحزبيـة.[12]

وعلى الرغـم مـن الخطـوات الإيجابيـة التـي اتخـذت لتقليـل تأثيـر السياسـة الحزبيـة، إلا أنهـا لا تـزال تلعـب دورًا حاسـمًا فـي تنظيـم البيشـمركة. ويظـل هيـكل القيـادة للألويـة المتكاملـة التابعـة لـوزارة شـؤون البيشـمركة منظمًـا وفقًـا للانتمـاء الحزبـي، حيـث يتـم تجهيـز كل لـواء بقائـد مـن أحـد الحزبيـن ونائـب مـن الآخـر. بالإضافـة إلـى ذلـك، لـم يتـم إضفـاء الطابـع المؤسسـي علـى غالبيـة قـوات البيشـمركة بعـد، حيـث يوجـد حوالـي 100,000 مقاتـل مـن البيشـمركة خـارج الألويـة الأربعـة عشـر التابعـة للـوزارة، مقسـمين بسـبب الوحـدات الحزبيـة مثـل الوحـدة 80 التابعـة للحـزب الديمقراطـي الكردسـتاني والوحـدة 70 التابعـة للاتحـاد الوطنـي الكردسـتاني والتـي تعمـل خـارج وزارة شـؤون البيشـمركة التابعـة لحكومـة إقليـم كردسـتان والتـي ظهـرت إلـى الوجـود بعـد الانتفاضـة الكرديـة فـي عـام 1991.

واليـوم، إقليـم كردسـتان العـراق منقسـم بيـن المناطـق الأمنيـة الصفـراء (الحـزب الديمقراطـي الكردسـتاني) والخضـراء (الاتحـاد الوطنـي الكردسـتاني) التـي تحرسـها وحـدات البيشـمركة الحزبيـة بالإضافـة إلـى قـوات البيشـمركة التابعـة لـوزارة الشـؤون العراقيـة. وتحتفـظ قـوات البيشـمركة التابعـة لكلا الحزبيـن بهياكلهـا التنظيميـة والماليـة الخاصـة بهـا، وهـي محصـورة جغرافيًـا فـي نطـاق نفـوذ حزبهـا التقليـدي. وعـلاوة علـى ذلـك، احتفـظ الحـزب الديمقراطـي الكردسـتاني والاتحـاد الوطنـي الكردسـتاني بقواتهمـا الأمنيـة والاسـتخباراتية وقـوات مكافحـة الإرهـاب الخاصـة بهمـا، والتـي ترسـخ تسيسـها بشـكل أكبـر.[13]

فهمـا لا ينقسـمان علـى أسـس حزبيـة فحسـب، بـل وأيضًـا بسـبب الـولاءات الشـخصية لأفـراد أقويـاء مـن عائلتـي

توزيع النفوذ والسلطة في إقليم كردستان

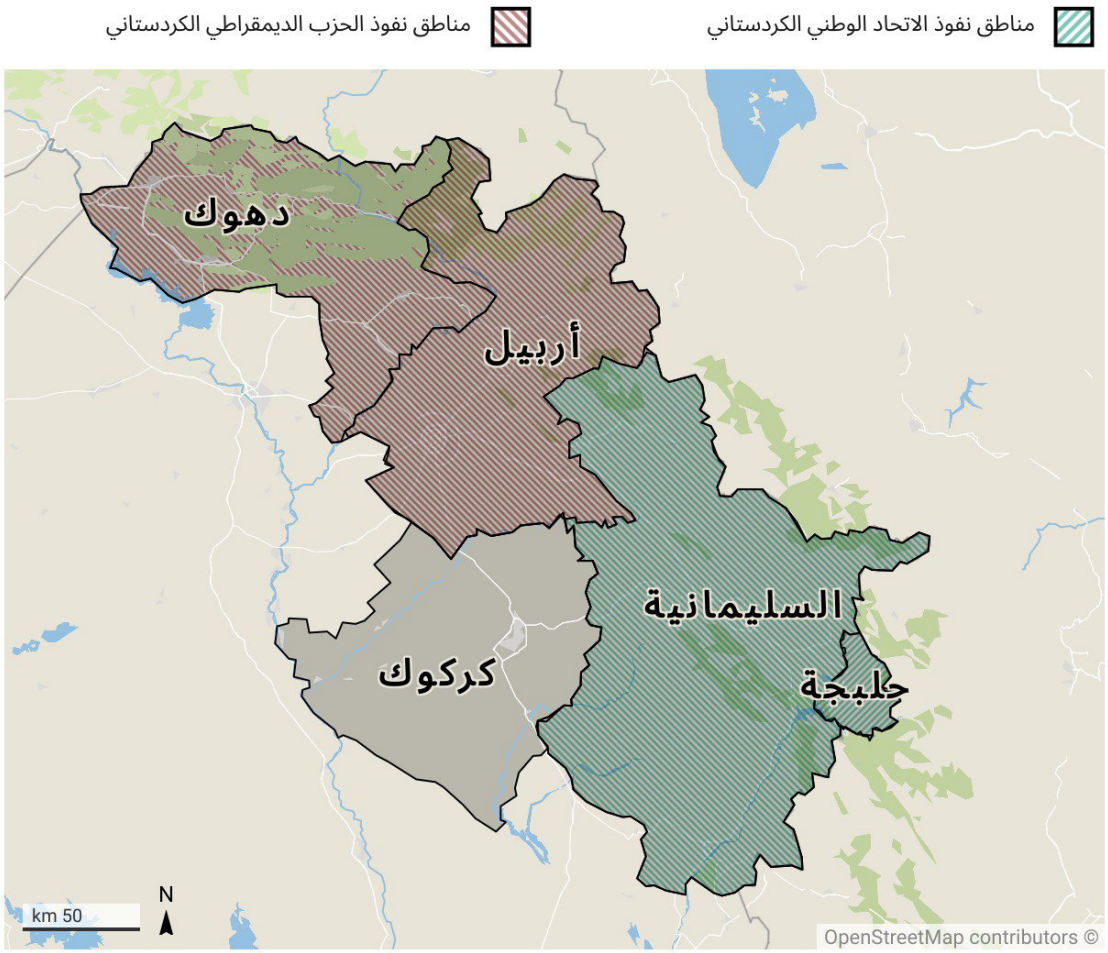

البارزاني والطالباني الحاكمتين. وبالتالي، تحتفظ البيشمركة بملف واضح كمنظمة أمنية هجينة فيما يتعلق بحكومة إقليم كردستان، على الرغم من مكانتها الرسمية كمنظمة أمنية رسمية للدولة. وقد تلاشى دورها كمنظمة أمنية مناهضة للنظام في الخلفية في فترة ما بعد صدام، لكنها لم تختف.[14]

وتنعكس الطبيعة المعقدة والهوية غير الواضحة للبيشمركة أيضًا في مصادر تمويلهم حيث تتلقى قوات البيشمركة التمويل من مصادر متعددة، داخلية وخارجية.

المصادر الداخلية

يتثمل أولي هذه المصادر في دعم الحكومة الاتحادية قانونيًا، بحسب المادة 121 من الدستور العراقي، تُعدّ قوات البيشمركة قوة أمنية إقليمية معترف بها من قبل الدولة كجزء من منظومة الدفاع الوطني وهي خاصة بإقليم كردستان العراق، وإن كان تسليحها متوقفًا على الأسلحة الخفيفة والمتوسطة [15] ، ويجب أن يتم تمويلها من قبل الدولة الفيدرالية. ومع ذلك، فإن العلاقات السياسية والمالية بين أربيل وبغداد تعتبر قضية شائكة. في كثير من الأحيان، يتم تأخير أو رفض المدفوعات المستحقة لإقليم كردستان العراق من الميزانية الفيدرالية، ولا يشكل تمويل البيشمركة استثناءً. لدرجة أن رواتب الموظفين العموميين في إقليم كردستان العراق أصبحت قضية متكررة خلال مسودة كل ميزانية اتحادية.

يأتي في المرتبة الثانية ميزانية حكومة إقليم كردستان ومخصصات الميزانية الفيدرالية غير المنتظمة تعتمد

البيشـمركة على أكبـر مصـدر لتمويلهـا مـن ميزانيـة حكومـة الإقليـم، ويقـدر أنـه يغطـي حوالـي 60-70٪ مـن نفقـات القـوة. ومـع ذلـك، فـإن المبلـغ الدقيـق المخصـص للبيشـمركة فـي ميزانيـة حكومـة إقليـم كردسـتان يختلـف مـن سـنة إلـى أخـرى. وتتأثـر ميزانيـة حكومـة إقليـم كردسـتان بشـكل كبيـر بالوضـع الاقتصـادي العـام، والـذي يعتمـد بـدوره على عـدد مـن العوامـل، بمـا فـي ذلـك أسـعار النفـط العالميـة، ومسـتوى التجـارة الإقليميـة، وقـدرة حكومـة إقليـم كردسـتان على جمـع الضرائـب. بالإضافـة إلى ذلـك، تواجـه حكومـة إقليـم كردسـتان مطالـب متنافسـة على الميزانيـة، مثـل تمويـل البرامـج الاجتماعيـة، وتطويـر البنيـة التحتيـة، ورواتـب موظفـي الخدمـة المدنيـة. يمكـن أن تؤدي هـذه الأولويـات المتنافسـة في بعـض الأحيـان إلـى تخفيضـات في تمويـل البيشـمركة، ممـا قـد يؤثـر على جاهزيـة القـوة ومعنوياتهـا.

و تعتمـد المـوارد الماليـة لإقليـم كردسـتان العـراق على الإيـرادات المسـتمدة مـن صادراتـه النفطيـة المسـتقلة، ومـع ذلـك فـأن حصـة البيشـمركة من عائـدات النفـط لحكومـة إقليـم كردسـتان غيـر واضحـة وتخضـع للنزاعـات المسـتمرة مـع الحكومـة الفيدراليـة العراقيـة. وتسـيطر حكومـة إقليـم كردسـتان على بعـض حقـول النفـط فـي إقليـم كردسـتان، ويسـتخدم جـزء مـن الإيـرادات الناتجـة عـن هـذه الحقـول لتمويـل البيشـمركة، وتدعـي الحكومـة العراقيـة أن حكومـة إقليـم كردسـتان لا تصـدر النفـط وفقـا للقانـون العراقـي، فقـد تعـرض مصـدر الدخـل هـذا لضربتيـن قويتيـن، ممـا زاد مـن الحـد مـن القـدرة على الحفـاظ على البيشـمركة. الضربـة الأولى حدثـت فـي عـام 2017، عندمـا اضطـرت البيشـمركة إلـى تسـليم مدينـة كركـوك المتنـازع عليهـا والغنيـة بالنفـط إلى الحكومـة الاتحاديـة. حدثـت الضربـة الثانيـة فـي فبرايـر 2022، عندمـا قضـت المحكمـة الاتحاديـة العليـا العراقيـة بـأن قانـون النفـط والغـاز في إقليـم كردسـتان العـراق غيـر دسـتوري. وهـذا بـدوره أدى إلى تقليـص الاسـتثمارات الأجنبيـة وصادرات النفـط، ممـا أدى إلى مزيـد مـن الانخفـاض في إيـرادات إقليـم كردسـتان العـراق. وقـد أدى ذلـك إلـى ضغـوط ماليـة كبيـرة على حكومـة إقليـم كردسـتان، كمـا زاد مـن صعوبـة التخطيـط لتمويـل البيشـمركة على المـدى الطويـل، لأن عائـدات النفـط يمكـن أن تكـون متقلبـة ولا يمكـن التنبـؤ بهـا.

ويصعـب تحديـد الإيـرادات الناتجـة عـن الأنشـطة التجاريـة لوحـدات البيشـمركة، حيـث لا يتـم الكشـف عنهـا علنًـا في كثيـر مـن الأحيـان. يمكـن أن تتـراوح هـذه الأنشـطة مـن تشـغيل محطـات الوقـود والمطاعـم إلـى إدارة مشـاريع البنـاء. ومـع ذلـك، هنـاك مخـاوف مـن أن مثـل هـذه الأنشـطة قـد تـؤدي إلى تحويـل المـوارد عـن الواجبـات العسـكرية الأساسـية وخلـق تضـارب فـي المصالـح. بالإضافـة إلـى ذلـك، فـإن الافتقـار إلـى الشـفافية المحيطـة بهـذه الأنشـطة التجاريـة يجعـل مـن الصعـب تقييـم مسـاهمتها الحقيقيـة فـي تمويـل البيشـمركة.

المصادر الخارجية

تمثلت في المساعدات الدولية حيث كانت الولايات المتحدة أكبر مانح للبيشمركة، حيث قدمت مئات الملايين من الدولارات من المساعدات العسكرية والمالية منذ عام 2014، وافقت واشنطن على دفع رواتب أكثر من 30.000 من البيشمركة المنتمين إلى قوات الحرس الأحمر. ويتم دفع هذه الرواتب، حتى اليوم، من خلال برنامج "صندوق التدريب والتجهيز لمكافحة داعش" (CTEF)، ولكن سرعان ما تقلبت مستويات المساعدات الأمريكية في السنوات الأخيرة، لكنها لا تزال تشكل مصدرا هامًا لتمويل البيشمركة. كما ساهمت دول أخرى، مثل ألمانيا، والمملكة المتحدة، وفرنسا، بالمساعدات العسكرية والمالية للبيشمركة. ويقدر إجمالي المساعدات الدولية التي تتلقاها البيشمركة بحدود 20-30% من إجمالي تمويلها.

كما اشترت حكومة إقليم كردستان معدات عسكرية وأسلحة من دول مختلفة، بما في ذلك الولايات المتحدة وروسيا وتركيا. إن قيمة هذه المبيعات العسكرية الأجنبية ليست متاحة علنًا، ولكن من المحتمل أن تكون مصدرًا أصغر للتمويل مقارنة بالمساعدات الدولية. إن الاعتماد على المعدات الموردة من الخارج يمكن أن يجعل البيشمركة أقل اكتفاءً ذاتياً ويحد من قدرتها على صيانة وإصلاح أنظمة أسلحتها. بالإضافة إلى ذلك، تخضع المبيعات العسكرية الأجنبية لموافقة الحكومة المركزية العراقية، الأمر الذي يمكن أن يخلق تعقيدات إضافية.

إن الاعتماد على مصادر تمويل متعددة، وخاصة المساعدات الخارجية، له آثار على استقلالية البيشمركة واستقلالها العملياتي. كما أنه يثير مخاوف بشأن الشفافية والمساءلة في استخدام هذه الأموال. بالإضافة إلى ذلك، فإن الانقسامات السياسية داخل البيشمركة، حيث يتنافس كل فصيل على السيطرة على الموارد، تزيد من تعقيد المشهد المالي.

إجراءات بغداد العقابية

مع فشل محاولات الانفصال التي بدأها الإقليم في 25 سبتمبر 2017 صدرت أصدرت المحكمة الاتحادية العليا في العراق حكمًا بعدم دستورية الاستفتاء الذي أجراه الإقليم في عام 2017، وإلغاء كافة الآثار المترتبة عليه، بالإضافة إلى سلسلة من التحركات عسكرية أدت إلى انسحاب الكرد إداريًا وعسكريًا من مناطق واسعة موضع نزاع بين الطرفين، أبرزها محافظة كركوك الغنية بالنفط ونينوى وديالي وصلاح الدين، ورافقتها عقوبات أخرى قبل أن يلجأ الطرفان إلى إبرام صيغة تفاهمات جديدة موقتة.[16] وتمر الحكومة العراقية الآن بأعلى مستويات القوّة منذ سقوط نظام صدّام حسين، وتتمتع بقوّة عسكرية وشبه عسكرية **(الحشد الشعبي)**، تستطيع تعزيزها بقوى إقليمية ودولية لمجابهة الأكراد.[17]

واستغلت حكومة محمد شياع السوداني -المدعومة من تحالف أحزاب شيعية في البرلمان العراقي- في بغداد حالة الاستقرار النسبي الذي يعيشه العراق بعد عقود من الصراعات المدمرة التي عصفت البلاد لإعادة بلورة علاقاتها مع الإقليم و إحكام قبضتها عليه عبر عدد من القرارات التي اتخذتها المحكمة الاتحادية وأكثرها أهمية هو بطلان قانونية تصدير الإقليم لنفطه بشكل مستقل حيث يشكل النفط العصب الاقتصادي للإقليم، وعليه سيكون لهذا القرار عواقب على الحياة الاقتصادية في الاقليم، وصولاً إلى الحكم لصالح بغداد في دعوة رفعتها لدى هيئة تحكيم دولية في باريس في مارس 2023، عندما أصدرت حكماً بوقف عملية تصدير النفط الكردي عبر تركيا التي استمرت لنحو 10 أعوام.[18] بالإضافة إلى قرار المحكمة الاتحادية في فبراير 2023 ألزم بغداد بدفع رواتب الموظفين الرسميين في الإقليم بشكل مباشر بدلًا من حكومة الإقليم التي تتأخر دومًا في صرفها.

ثانيًا: الأوضاع الاقتصادية للإقليم

وضع النفط في اقتصاد إقليم كُردستان

يُشكل النفط الرافد الأهم للاقتصاد في العراق بشكلٍ عام، ولإقليم كُردستان دونما تفرقة في ذلك، حيث بلغت نسبته 33% من الناتج المحلي الإجمالي للإقليم في عام 2018 -أخر بيان مُعلن في عام 2022 - لا يدانيه في هذه المُساهمة غير قطاع النقل والاتصالات والتخزين، وذلك بنحو 17.6%، ما يجعل النفط المُحرك الأساسي والرئيسي للاقتصاد فيه،[20] كما يوضح الشكل التالي:

مُساهمة القطاعات المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي لإقليم كردستان

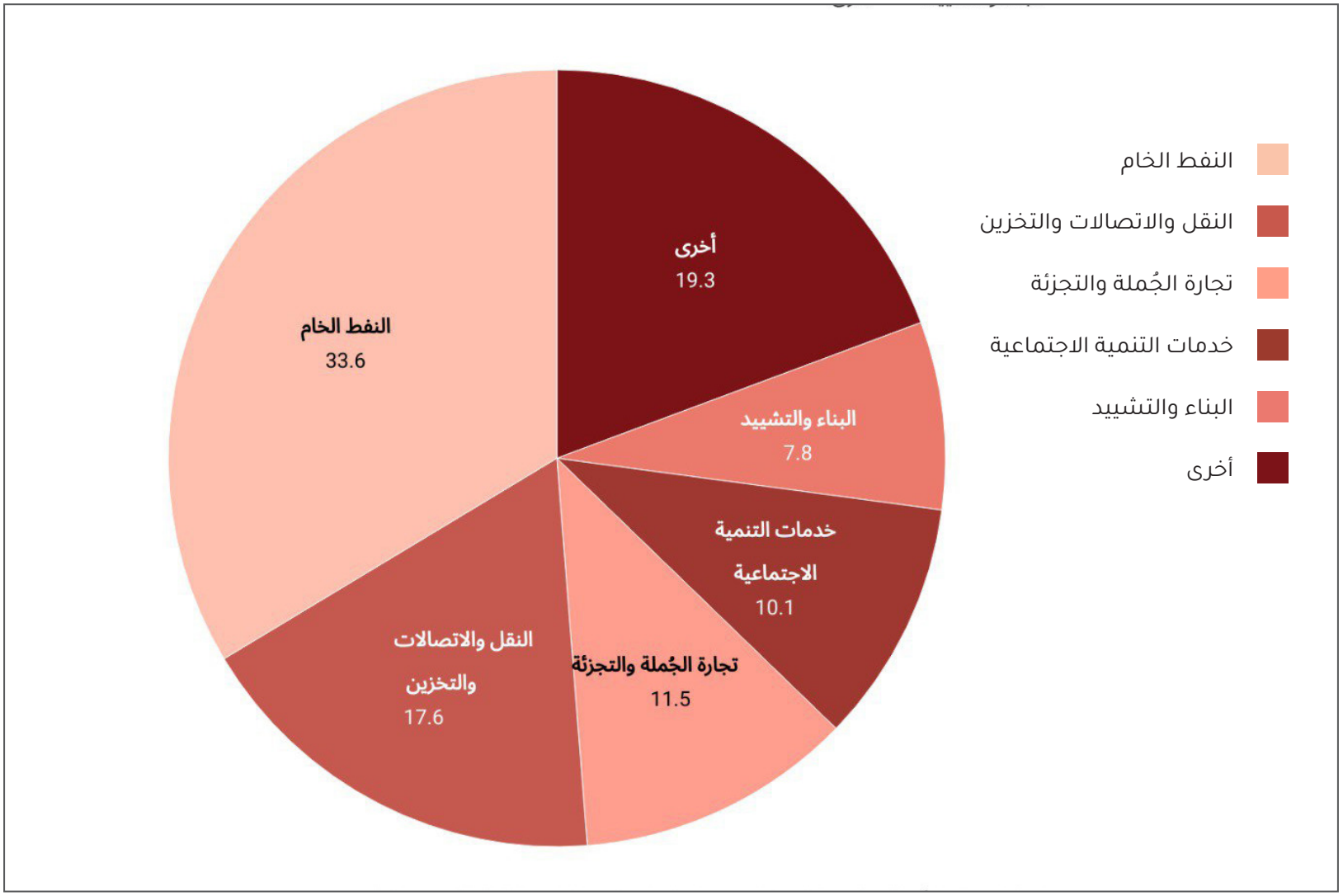

يأتي ذلك من ضخامة ما ينتجه الإقليم من نفط، فخلال الرُبع الأول من 2023، بلغ الإنتاج 32.3 مليون برميل، صُدرت مُعظمها بما يُعادل 2.17 مليار دولار عند مُتوسط 67.6 دولار للبرميل.[21] يوضح الجدل التالي مُعدلات الإنتاج وحصيلة الصادرات الكُردية خلال الفترة من 2018 وحتى 2022 على أساس رُبعي.

إجمـالي مبيعات النفط الكُردي عبر خطوط النفط التُركية

	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الإجمالي
2018	1.6	1.8	2.2	2.14	7.74
2019	2.03	2.29	1.99	2.11	8.42
2020	1.3	0.59	1.24	1.27	4.4
2021	1.8	2.2	2.4	2.5	8.9
2022	3.06	3.7	3.1	2.4	12.26
2023	2.1				

يتضح من الجدول أنه خلال فترة السنوات الخمس الموضحة حصل الإقليم ما إجماليه نحو 44 مليار دولار تقريبًا من بيع النفط، وذلك عبر متوسط إنتاج يومي يبلغ 320 ألف برميل يوميًا، دونما تنسيق مع الحكومة الاتحادية، وذلك عبر تُركيا من خط نفط يربط كروك بميناء جيهان على البحر المتوسط، إلى توقف هذا التدفق بعد قضاء غرفة التجارة الدولية بباريس بعدم مشروعيته في مارس 2023، [22] ليتعثر أضخم مصدر مُباشر للإيرادات الكُردية، وتضطر حكومة الإقليم بعدها للاعتماد على تحويلات الحكومة الاتحادية، ما يأخذنا للنُقطة التالية.

إيرادات ومصروفات الإقليم

توقفت حكومة إقليم كُردستان عن إعلان موازنتها العامة مُنذ العام المالي 2013 دون أسباب مُعلنة، وقد تضمنت أخر الموازنات إيرادات بنحو 15.2 تريليون دينار عراقي (11.6 مليار دولار بالأسعار الجارية لعام 2024) منها 14.4 تريليون دينار حصة الإقليم من الموازنة الاتحادية، بالإضافة إلى 651 مليار دينار من الإيرادات المحلية،[23] ثم باقي المبلغ من نثريات أخرى، وبالتالي يُعتبر المصدر الأساسي للإيرادات هي تحويلات الحكومة المركزية للإقليم، والتي كانت تصل الإقليم بشكل عكسي حتى وقت قريب، بحيث يقتطع الإقليم مُستحقاته من بيع النفط والغاز، أولًا ثم يحيل ما تبقي للحكومة المركزية، ويجري ذلك عبر أحد آليتين، كالتالي:

- **التحويلات المُباشرة إلى SOMO:** هي الكيان العراقي الرئيسي المسؤول عن بيع وتسويق النفط وهي اختصار لـ State Oil Marketing Organization، وفي هذه الحالة تُسدد حكومة الإقليم ثمن مبيعات النفط ل SOMO بعد خصم ما يُسمى بالاقتطاعات Deductions، والتي تتمثل أساسًا في تكلفة الإنتاج والتسويق والنقل، بالإضافة إلى حصة الشريك الأجنبي.

- **التحويلات عبر حسابات الضمان Escrow Account:** وحسابات الضمان هي ترتيبات مالية يحتفظ فيه طرف ثالث محايد بأصول أو أموال أو ممتلكات نيابة عن الطرفين، ويكون وكيل الضمان مسؤولاً عن إدارة الحساب والإفراج عن الأصول فقط عند استيفاء شروط محددة منصوص عليها في الاتفاقية، وبالتالي في هذه الحالة يُمسك الوسيط حسابات الحكومة العراقية حتى يصل الطرفين إلى اتفاق للإفراج عنها، وهو ما كان يجري فقط في حال حصول الإقليم على مُتطلباته من الحكومة المركزية.

طريقتي التحويل نصّبا الإقليم مُتحكمًا في عوائد النفط المُصدرة من خلاله، وضمنا له أداة للضغط على الحكومة وأفضلية على باقي أجهزة الموازنة الاتحادية، حيث أصبح مُتحكمًا في إيراداته وجزء من إيرادات الحكومة الاتحادية بشكل مُباشر، ما جعل له نصيب الأسد من نفقات الموازنة العامة للعراق مُقارنة حتى أكبر الأجهزة الحكومية وأخطرها من ناحية الأمن القومي مثل وزارة الدفاع، أو حتى مُقارنة بباقي المُحافظات في البلاد، وهو ما يتضح بجلاء من الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للعام 2023، [24] والتي جاءت إيراداتها بـ 134.5 تريليون دينار عراقي أو ما يوازي تقريبًا 102.8 مليار دولار بالأسعار الجارية لعام 2024، فيما بلغت النفقات 199 تريليون دينار، خُصص منها لإقليم كُردستان 16.5 تريليونًا بما نسبته 12% تقريبًا من إجمالي الإيرادات و 8% من إجمالي المصروفات وهو مبلغ ضخم للغاية خصوصًا إذا ما قُرن بباقي المُحافظات العراقية، على نحو ما يوضح الشكل التالي:

مُخصصات المُحافظات العراقية في العام المالي 2023

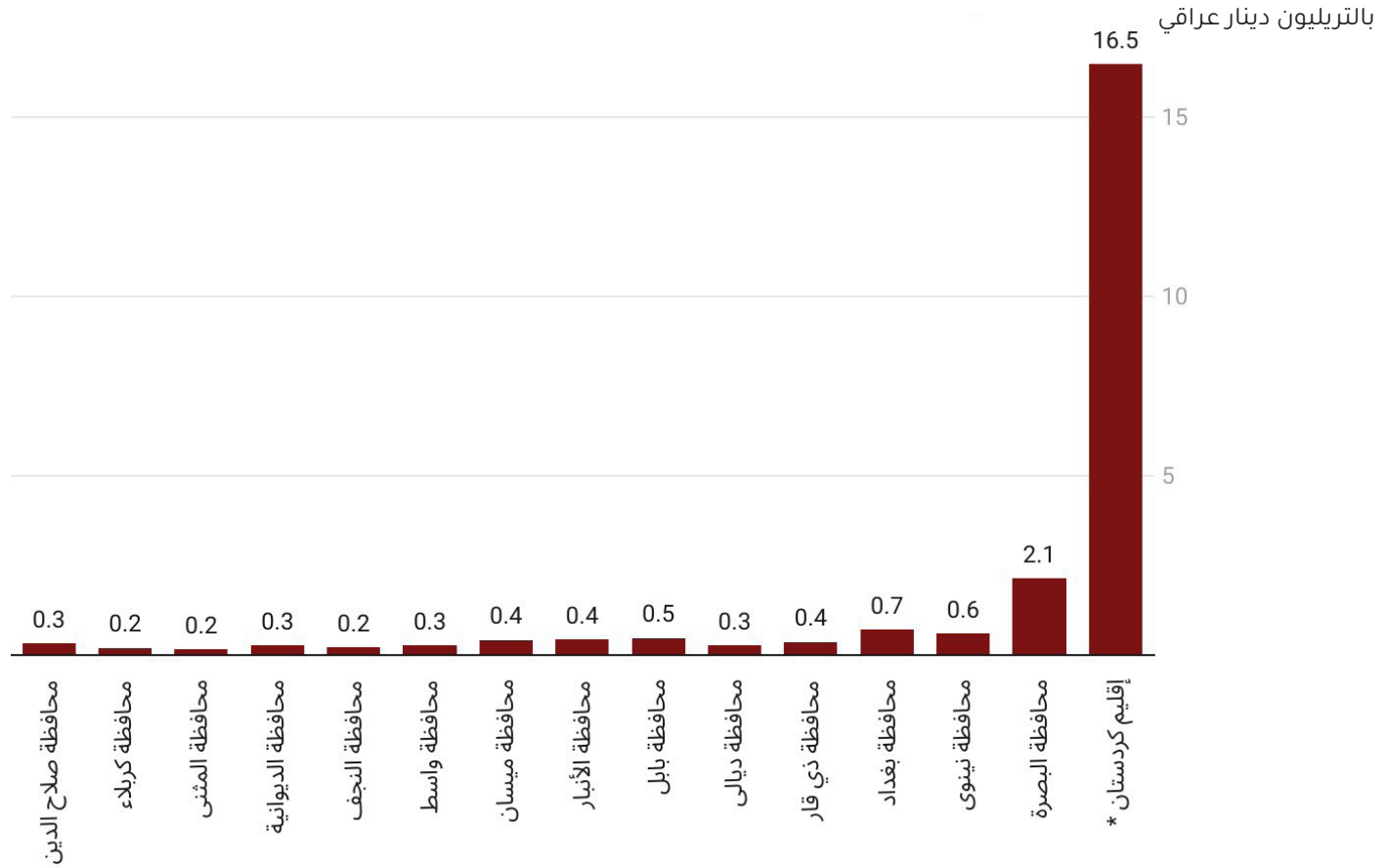

ويتضح من الشكل أن مُخصصات الإقليم تصل إلى ما نسبته 238% من إجمالي باقي مُخصصات جميع المُحافظات الأخرى، برغم أن الإقليم يضم ثلاث مُحافظات فقط، حتى أن مُخصصات الإقليم تفوق مُخصصات وزارة الداخلية والبالغة 13.8 تريليونًا، ووزارة الدفاع 9.7 تريليونًا، ولا تفوق الإقليم أية جهة أخرى في الموازنة بخلاف وزارة المالية 39.2 تريليونًا منها 12 تريليون دينار مُخصصة لسداد قروض وفوائد.

وعند النظر لتوزيع مصروفات الإقليم كما وردت في الموازنة العامة الاتحادية العراقية نجد أن مُعظمها بما يجاوز 13.4 تريليون دينار هي نفقات تشغيلية (جارية) تُخصص مُعظمها لأجور موظفي الإقليم، فيما يُخصص 400 مليار دينار عراقي لسداد المديونية، و 206 تريليون دينار فقط كنفقات رأسمالية (استثمارات)، ويجد هذا الميل الشديد للإنفاق الاستهلاكي تفسيره في عدد الموظفين الضخم في الإقليم، والذي يُعتبر ثالث أكبر مُشغل للموظفين الحكوميين في البلاد بنحو 658 ألف موظف، بعد وزارتي التربية بـ 964 ألف موظف تقريبًا، والداخلية بـ 701 ألفًا، وبعدد أكبر من وزارة الدفاع 453 ألفًا، والصحة ب 488 ألفًا، الأمر الذي يُكلف الإقليم مبالغ طائلة لدفع رواتب هؤلاء الموظفين.

كذلك تجب الإشارة إلى أن ما يرفع تكلفة هؤلاء الموظفين هي درجاتهم الوظيفية، حيث يتركز مُعظمهم في الدرجات المالية العليا، بشكل لا يوافق إطلاقًا التوزيع الحكومي في باقي الهيئات على نحو ما يوضح الجدول التالي:

توزيع القوى العاملة للوزارات والدوائر الممولة مركزيًا من الموازنة الاتحادية على الدرجات الوظيفية في عام 2023

	جميع درجات الموازنة	درجات الإقليم	جميع درجات الموازنة باستثناء الإقليم	نسبة الإقليم إلى باقي الوظائف
العليا أ	770	329	441	75%
العليا ب	5347	1161	4186	28%
الأولي	51801	4912	46889	10%
الثانية	153695	34715	118980	29%
الثالثة	141549	39182	102367	38%
الرابعة	279734	66592	213142	31%
الخامسة	360539	87440	273099	32%
الباقي حتى العاشرة	3081262	423858	2657404	16%
الإجمالي	4074697	658189	3416508	19%

يتضح من الجدول أن وظائف الإقليم تُمثل وحدها نحو 19% من إجمالي القوى العاملة الحكومية، كما وتتركز في هذه القوى في الدرجات العُليا بين الدرجتين العُليا أ والثالثة، حتى أن ما يُشغله الإقليم من موظفين على العليا أ وهي أعلى الدرجات الوظيفية، يساوي 75% من إجمالي ما تُشغله البلاد باستثنائه، الأمر الذي سيُكلف تقديريًا - حيث يصعب حساب التكلفة الفعلية- الرقم الأعلى على الإطلاق بعد وزارة المالية كما سبقت الإشارة، الأمر الذي يأخذنا للنقطة التالية، حيث علاقة البيشمركة بهذه التوزيعة.

العامل الحاسم: رواتب البيشمركة

تتفاوت التقديرات لأعداد البيشمركة بشكل حاد بين 130 إلى 180 ألفًا، لكن المُجمع عليه في هذا الصدد أن البيشمركة ذاتها هي عبارة عن فيلقين يدير كُلًا منهما بشكل شبه مُستقل أحد الحزبين الرئيسيين: الحزب الديمقراطي الكردستاني (KDP) والاتحاد الوطني الكردستاني (PUK) المُتنافسان على السُلطة في الإقليم بين الوحدتين 70 و80 كما سبقت الإشارة، تحت قيادة موحدة صوريًا فيما يُسمي بوزارة شئون البيشمركة،[25] الأمر الذي دفع كلاهما **أولًا** إلى التسارع في اتجاه تجنيد أكبر عدد ممكن من الجنود خصوصًا إبان فترة التوسع الداعشية، **وثانيًا** إلى سوء الحالة القتالية بسبب تعمق حالة التنافس الداخلي بين الحزبين خصوصًا بعد تحركات 16 أكتوبر التي سيطرت فيها القوات الاتحادية على كركوك مع فرار القوات الكُردية بشكل عام دون قتال حقيقي.[26]

الجدير بالذكر أن الإقليم يحوي على عدد أخر من القوات النظامية وشبه النظامية يصل تعدادها إلى نحو 300 ألفًا بمن فيهم البيشمركة،[27] يأتي توزيعهم وفقًا للجدول التالي:

تقدير القوات الأساسية في إقليم كُردستان

القوة	التقدير بالألف	الحزب
ألوية الحرس الإقليمي	40 : 43	الاتحاد الوطني الكردستاني
قوات كوسرت رسول	2 : 3	الاتحاد الوطني الكردستاني
قوة مكافحة الإرهاب	5	الاتحاد الوطني الكردستاني
ألوية البيشمركة الرئاسية	-	الاتحاد الوطني الكردستاني
الوحدة 70	60	الاتحاد الوطني الكردستاني
قوات الطوارئ	3	الاتحاد الوطني الكردستاني
قوة الآسايش	-	الاتحاد الوطني الكردستاني
الحرس الرئاسي (كردستان العراق)	-	-
الوحدة 80	70 : 90	الحزب الديمقراطي الكردستاني
قوات زيريفاني	51 : 120	الحزب الديمقراطي الكردستاني
قوة حماية إيزيدكسان	7 : 8	الحزب الديمقراطي الإيزيدي، منضم إلى وزارة البيشمركة
قوات حرس سهل نينوى أو "البيشمركة المسيحية"	1.5	المجلس الشعبي الكلداني السرياني الآشوري
قوة الآسايش	-	الحزب الديمقراطي الكردستاني

وفقًا للتقديرات السابقة فإن ما يزيد عن 50% من الدرجات في الإقليم تُخصص لهذه الأعداد الضخمة من المُقاتلين رواتبهم من موازنة الإقليم المُعتمدة أساسًا على تحويلات النفط، وبالتالي يُعتبر النفط هو المصدر الأساسي لبقاء هذه التنظيمات العسكرية وضمان استمرار أدائها أعمالها بشكل مُنتظم، الأمر الذي يستنزف موازنة الإقليم الضخمة، في النفقات التشغيلية كما سبقت الإشارة، ولعل مُقارنة بسيطة بين موازنة الإقليم وموازنات وزارتي الداخلية والدفاع وهيئة الحشد الشعبي، مع الدرجات الوظيفية في كُلًا منها تكشف تكلفة رواتب هذه القوات، كما يوضح الجدول التالي:

مقارنة بين النفقات التشغيلية وعدد الوظائف في موازنات بعض الكيانات العراقية

الجهة	النفقات التشغيلية (تريليون دينار عراقي)	المديونية	إجمالي البرامج الخاصة	إجمالي النفقات الرأسمالية	عدد الدرجات (بالألف)	متوسط نصيب الدرجة من النفقات التشغيلية (مليون دينار عراقي/ سنة)
وزارة الداخلية	12.9	0	0.023	0.91	701.4	18.4
وزارة الدفاع	7.8	0	0.014	1.92	453.9	17.2
هيئة الحشد الشعبي	3.5	0	0	0.17	238	14.7
إقليم كردستان	13.4	0	0	0.24	658.1	20.4

يتضح من الجدول السابق أن تكلفة تمويل الدرجة الواحدة في المتوسط من إجمالي النفقات التشغيلية في إقليم كُردستان أعلى من نظيراتها في أجهزة الموازنة المُناظرة، رغم زيادة عدد الوظائف في الإقليم عن نظائره من الأجهزة، الأمر الذي أتى نتيجة الوضع المُسيطر للإقليم في شأن التحويلات، وقُدرته على اقتطاع نفقاته منها قبل التحويل للحكومة الاتحادية، وهو وضع بات في بدايات التغيير مع قضاء المحكمة العليا العراقية الأخير بشأن مبيعات النفط الكُردي، والتأكيد الذي صادفه من التحكيم الدولي في شأن نقله إلى تُركيا، الأمر الذي يأخذنا للنُقطة التالية.

البيشمركة بين الوظيفة والقضية

جاء قضاء المحكمة الاتحادية العُليا ليُغير أوراق الضغط التي تمتلكها حكومة إقليم كُردستان فيحولها إلى أوراق في جعبت الحكومة العراقية، وذلك عن طريق حُكمين مُتتاليين، جاء أولهما في فبراير 2022، بشأن دستورية قانون النفط والغاز لإقليم كردستان لعام 2007، والذي سمح لحكومة إقليم كردستان بإدارة وتصدير النفط بشكل مستقل، حيث انتهت المحكمة إلى أن القانون غير دستوري، لتؤكد أن موارد النفط والغاز ملك لجميع العراق، وليس لإقليم كردستان فقط، بما يعني أن جميع عقود النفط والعمليات داخل إقليم كردستان ستكون تحت سلطة الحكومة الاتحادية وحدها، الأمر الذي قلص بشكل كبير من استقلالية حكومة إقليم كردستان بشأن قطاعها النفطي وشكل ضربة كبيرة لتوليد الإيرادات المستقلة.

لم تكن حكومة الإقليم قد استفاقت من هذه الضربة القضائية حتى عاجلتها المحكمة بقضاء أخر في فبراير 2023، بشأن شرعية التحويلات المالية من الحكومة الاتحادية إلى حكومة إقليم كردستان، حيث اعتبرت المحكمة هذه التحويلات غير قانونية، وانتهت إلى أنها تنتهك الدستور العراقي واللوائح المالية، عند اتباع الآلية القديمة التي تقوم بمُقتضاها الحكومة الاتحادية بالتحويل لحكومة الإقليم، ثم تقوم تلك الأخيرة بدفع رواتب موظفيها، لتنتهي إلى وجوب التحويل المُباشر بين الحكومة الاتحادية وموظفي الإقليم دون وساطة من حكومة الإقليم، الأمر الذي أدى هذا القرار إلى تفاقم مشاكل حكومة إقليم كردستان المالية، حيث باتت فاقدة للتأثير على مُعظم موظفيها وخصوصًا منهم البيشمركة والقوات المُشابهة لها.

اكتملت الدائرة بعدما فازت الحكومة العراقية في قضية رفعتها ضد السُلطات التُركية بشأن تسهيل الأخيرة لصادرات النفط الكردي عبر أراضيها دون موافقة بغداد، حيث انتهت الهيئة التي تتخذ من باريس مقرًا لها، مشيرة إلى أن تُركيا انتهكت اتفاقية عام 1973 بين الدولتين عندما سمحت بالتصدير المستقل للنفط الكردي عبر خط أنابيب إلى جيهان، وغرمت السُلطات التُركية مليار دولار.

مُجمل الأحكام الثلاثة أدى لتأثيرات كارثية حالة ومُستقبلية على حكومة الإقليم، ستؤدي في النهاية إلى الحول دون تحقيقه استقلاله الذي سعى إليه وكاد يناله في عام 2017، أهم هذه التأثيرات ما يلي:

- **فقدان الحكم الذاتي لحكومة إقليم كردستان:** قوضت أحكام المحكمة الفيدرالية بشكل كبير استقلال حكومة إقليم كردستان فيما يتعلق بمواردها النفطية وعائداتها، إذا باتت مُرغمة الآن على تسليم كل النفط المنتج في المنطقة إلى الحكومة الفيدرالية لتسويقه وتصديره.
- **ضغوط مالية على حكومة إقليم كردستان:** باتت حكومة الإقليم تواجه ضغوطًا مالية شديدة بسبب فقدان السيطرة على صادرات النفط وفقدان السيطرة على تحويلات الموازنة من بغداد، وقد أثر ذلك على قدرتها على دفع رواتب القطاع العام وتمويل الخدمات الأساسية.

- **ضعـف موقـف حكومـة الإقليـم في مواجهـة الحكومـة العراقية:** حيث أن قـوات البيشـمركة والقـوات الأمنية التي شُـكلت علـى مـدار السـنوات الخمسـين الماضيـة لتوجـه أساسًـا لحكومـة بغـداد، بمـا يقـوي مركـز حكومـة الإقليـم ويعـزز مـن اسـتقلالها في مواجهـة المركـز، باتـت الآن تحـت حكـم المركـز بموجـب اتفـاق دفـع الرواتـب التي باتـت تخـرج مـن المركـز دونمـا وسـاطة مـن حكومـة الإقليـم، الأمـر الـذي سـيضع قـوات البيشـمركة في موقـف صعـب للغايـة في حـال حـدوث نـزاع بيـن الحكومتيـن، نـزاع مُلخصـه هـل يكـون الانحيـاز للوظيـف التـي تمـول الإنفـاق، أم لقضيـة الاسـتقلال.

ولعـل في حـوادث دولـة مهابـاد التـي انتهـت بسـبب رفـض أسـلاف البيشـمركة الحالييـن القتـال والانسـحاب مـع وقـف الاتحـاد السـوفيتي تمويلـه المالي لدولـة قاضي محمـد، وتركهـم مواقعهـم فـي العاصمـة، مـا أسـفر عـن انتهـاء الدولـة الأولـى والوحيـدة للأكـراد إجابـة مُسـتقبلية على السـؤال المطـروح، أو لعـل الأكـراد علـى الجانـب قـد تعلمـوا درس مهابـاد المُكلـف، فالتاريـخ لا يعـرض كل يـوم دولـة، حيـث سـتؤكد الأيـام خيـارات البيشـمركة وانحيازاهـم الأصغـر بيـن كُردسـتان وبغـداد، أو الأكبـر بيـن العـراق وإيـران.

المراجع

1. Roosevelt Jr, A. (1947). The Kurdish Republic of Mahabad. The Middle East Journal, 247-269.

2. Aghaie, A. H. (2019). Kurdish Nationalism and the State: The case of Kurdish State in the Mahabad Republic. Journal of Middle Eastern Research (JMER), 2(1), 25-44.

3. الشرق الأوسط، العراق: إلزام إقليم كردستان بتسليم جميع الإيرادات إلى حكومة بغداد، نُشر في ٢١ فبراير ٢٠٢٤، اطلع عليه بتاريخ ٠٨ مايو ٢٠٢٤، مُتاح على الرابط التالي: https://shorturl.at/gjAHL .

4. Wahab, Bilal. 2023. "The Rise and Fall of Kurdish Power in Iraq." The Washington Institute. season-01 2023. Accessed July 15,2024.https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/rise-and-fall-kurdish-power-iraq.

5. مصطفى، حمزة 2024. كردستان تحتفل باتفاق الحكم الذاتي مع نظام صدام، الشرق الأوسط، 11 مارس 2024.

6. Hiltermann, Joost. 2023. "Iraqi Kurdistan Twenty Years After." Crisis Group. April 6, 2023. https://www.crisisgroup.org/middle-east-north-africa/gulf-and-arabian-peninsula/iraq/iraqi-kurdistan-twenty-years-after.

7. الدستور العراقي، متاح على الرابط التالي: https://iq.parliament.iq/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%B3%D8%AA%D9%88%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82%D9%8A/

8. Banco 2017. 'The curse of oil in Iraqi Kurdistan.' PRI GlobalPost Investigations. link

9. Hiltermann and Fantappie 2018. 'Twilight of the Kurds.' Foreign Policy. link

10. Chapman 2009. Security Forces of the Kurdistan Regional Government. U.S. Army War College.

11. Van Wilgenburg and Fumerton 2015. Kurdistan's Political Armies: The Challenge of Unifying the Peshmerga Forces. Beirut: Carnegie Middle East Center.

12. Myles B. Caggins III, "Peshmerga Reforms: Navigating Challenges, Forging Unity - Foreign Policy Research Institute," Foreign Policy Research Institute, October 31, 2023, accessed July 17, 2024, https://www.fpri.org/article/2023/10/peshmerga-reforms-navigating-challenges-forging-unity/.

13. Gonzalez 2015. Kurdish Peshmerga: Divided from Within. Harvard Political Review.

14. Abdullah 2017. Peshmerga Forces Between Unification and Division. Mashreq Politics and Culture Journal.

15. "Iraq's Multi-Layered Security Sector: Structure and Funding | ISPI." 2022. ISPI. December 2, 2022. Accessed July 15, 2024. https://www.ispionline.it/en/publication/iraqs-multi-layered-security-sector-structure-and-funding-35930.

16. فرنسيس، باسم (2023).» كردستان العراق... من يبعد شبح التمزق؟» اندبندنت عربية. (1 يونيو 2023).

17. رومينا، إبراهيم (2021). «استقلال كردستان العراق والتعقيدات الجيوسياسية في المنطقة». مركز البيان للدراسات والتخطيط. (24 أكتوبر 2017).

18. «العراق يكسب قضية تحكيم دولية بوقف صادرات النفط من كردستان». (2023)، الشرق الأوسط. (25 مارس 2023).

19. "المحكمة الاتحادية العليا تلزم الحكومة الاتحادية وحكومة الاقليم بصرف الرواتب».21 فبراير 2024

20. قسم الحسابات القومية، وزارة المالية لإقليم كُردستان، مشروع تطوير احتساب الناتج المحلي الإجمالي في إقليم كردستان لسنة ٢٠١٨، أب ٢٠٢٢، مُتاح على الرابط التالي: https://shorturl.at/ewxKX .

21. Deloitte, Kurdistan Regional government oil of Iraq, Oil production, export consumption and revenue for the period 1 Jan to 31 Mar 23, 7 Jul 2023, Available at: https://shorturl.at/douwZ.

22. الحرة، أول تعليق من أربيل بعد حكم محكمة دولية لصالح بغداد في قضية تصدير النفط عبر تركيا، منشور في ٢٥ مارس ٢٠٢٣، اطلع عليه بتاريخ ١٥ مايو ٢٠٢٤، مُتاح على الرابط التالي: https://shorturl.at/hFJLU

23. برلمان كردستان العراق، قانون الموازنة العامة لإقليم كردستان العراق للسنة المالية ٢٠١٣، اطلع عليها بتاريخ ٨ مايو ٢٠٢٤، متاح على الرابط التالي: https://shorturl.at/49xS2 .

24. وزارة العدل العراقية، قانون رقم ١٣ لسنة ٢٠٢٣ بشأن الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنوات المالية ٢٠٢٣، ٢٠٢٤، ٢٠٢٥، أُطلع عليه بتاريخ ٨ مايو ٢٠٢٤، مُتاح على الرابط التالي: https://shorturl.at/SF4xb.

25. O'Driscoll, D. and Ba□er, B. (2019). Referendums as a political party gamble: a critical analysis of the kurdish referendum for independence. International Political Science Review, 41(5), 652-666. https://doi.org/10.1177/0192512119858367

26. Abdullah, F. H. (2018). PUK-KDP Conflict: Future Kurdish Status in Kirkuk. Jadavpur Journal of International Relations, 22(2), 107-126. https://doi.org/10.1177/0973598418770948

27. Council, D. R. (2016). The Kurdistan Region of Iraq: Access, Possibility of Protection, Security and Humanitarian Situation.

www.habtoorresearch.com